

قانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٢

بوريطة موازنة الهيئة القومية للبريد

٢٠٢٣/٢٠٢٧ للسنة المالية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي، نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

٢٠٢٣/٢٠٢٢ للبريد للسنة المالية قدرت جملة موازنة الهيئة القومية

يبلغ ٦٥٥٣٦١٧٥٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وستون ملياراً وخمسماة وستة وثلاثون مليوناً ومائة وخمسة وسبعين ألف جنيه).

(المادة الثانية)

٣١٤ . ٥٧٧ . ٢٢٣/٢٠٢٢ جمهورى مصر و التكاليف حملة لسنة المالية ٢٠٢٢/٢٣ عبلغ . . .

(فقط وقدره واحد وثلاثون مليوناً وأربعين وخمسة ملايين وسبعمائة وسبعين ألف جنيه)

توزيعه كالاتي :

٢٦٧ - ٧٦٢٣ - مبلغ وفات المصروفات . . . حسنه .

(النهاية الثالثة)

٣٢٤ جنبه ٥٧٧ : ٢٢/٢٣ : ادات للسنة المالية : ٢٠٢٣

(فقط، قبل اثنان وثلاثين مليوناً، أربعمائة وخمسة ملايين وسبعمائة وستين ألف جنيه)

(الإمدادات المائية)

قد صاف بـ العام للسنة المالية ٢٣/٢٢: ٢٣ علية ١ جنبه

(فقطل وقدره ملسا، جنه) كله فائض، و حا

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمبلغ ٣٣١٣٠٤٠٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون ملياراً ومائة وثلاثون مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٣١٣٠٤٠٥ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٩١٣٠٤٠٥ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمبلغ ٣٣١٣٠٤٠٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون ملياراً ومائة وثلاثون مليوناً وأربعين ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢٢

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٤٤٣ هـ .

(الموافق ٢٨ يونيو سنة ٢٠٢٢ م)

عبد الفتاح السيسى

الجريدة القومية المصرية
٢٠٢٣ / ٢٠٢٢ للسنة المالية